CD/PV.535
15 February 1990
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والثلاثين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد هندريك فاغنميكرز (هولندا)

GE.90-60172 /٤٥٤٣ب

الرئيس: (بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٣٥ لمؤتمر نزع السلاح .

سيواصل المؤتمر ، طبقا لبرنامج عمله ، الاستماع الى البيانات العامة ، وكذلك تناول عدد من المسائل التنظيمية . ومع ذلك يجوز ، لأي عضو يود طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، طرح أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

وأود ابلاغ المؤتمر أن المشاورات المتعلقة بولاية اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية لا تزال مستمرة . وقد أبلغت أن ثمة رغبة في عقد اجتماع غير رسمي ، بعد الانتهاء من قائمة المتحدثين ، لاستعراض الموقف . فإذا لم يكن هناك اعتراض ، سيعقد الاجتماع بناء على ذلك .

لديّ على قائمة المتحدثين اليوم ممثلا بيرو وجمهورية ألمانيا الاتحادية . أعطي الكلمة الآن الى السفير دي ريفيرو ، ممثل بيرو .

السيد دي ريفيرو (بيرو) (الكلمة بالاسبانية): سيدي الرئيس ، أود أن أعرب لكم عن أحر تهاني بلدي بمناسبة توليكم منصب رئاسة المؤتمر باسم هولندا . وأتمنى لكم التوفيق في الاضطلاع بمهامكم الهامة والحساسة ، وأؤكد لكم تعاون وفدي المستمر في سبيل تحقيق هذا الهدف . واننا مقتنعون بأن كفاءتكم المهنية المعترف بها تدعو الى التفاؤل باحراز تقدم في بلوغ أهدافنا .

وأود أيضا أن أشكر سعادة سفير المغرب ، الغالي بن هيمة ، على اسلوبه الكفء في تسيير أعمال الجزء الختامي الحساس من أعمال مؤتمرنا خلال شهر أيلول/سبتمبر وفترة ما بين الدورتين . واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد يازوشي أكاشي ، وكيل الأمين العام ، والسفير كوماتينا ، الأمين العام للمؤتمر ، والسفير بيراساتيغي ، وجميع أعضاء الأمانة ، على ما يقدمونه الينا من دعم متواصل .

ومع بداية دورة مؤتمر نزع السلاح ، أود أن أنضم الى زملائي في الاعراب عن التقدير للسفير الفونسو غارسيا روبليس ، الذي أرسى الدعائم الأساسية لمعاهدة تلاتيلولكو والذي يعتبر قدوة تحتذى في أداء المهام الدبلوماسية . وبمناسبة انتهاء عمل السفير غارسيا روبليس معنا ، بعد أكثر من ٢٥ عاما كرّس فيها جهوده لقضية نزع السلاح ، أود أن ينقل وفد المكسيك اليه أصدق وعودنا بأننا لن ننساه أبدا وبأننا سنكمل جهوده لأنه يترك وراءه أصدقاء ومعجبين ، سيسيرون على الدرب الذي مهّده لبناء السلم .

وأود أيضا أن أعرب للزملاء الجدد الذين انضموا هذا العام الى أسرة نزع السلاح عن ترحيبي الحار بهم واستعدادي للتعاون معهم ، وهم السيد غارسيا موريتان سفير الارجنتين ، والسيد شانون سفير كندا ، والسيد هو زيتونغ سفير الصين ، والسيد بيريز نوفوا سفير كوبا ، والسيد ليدوغار سفير الولايات المتحدة ، والسيد نغروتو كامبيازو سفير ايطاليا ، والسيد دونوواكي سفير اليابان ، والسيد اوغادا سفير كينيا ، والسيد مارين بوش سفير المكسيك ، والسيد رازابوترام سفير سري لانكا والسيد ارتياغا سفير فنزويلا ؛ وأخيرا وليس آخرا ، أود أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن ترحيبي الحار واستعدادي للتعاون . وقبل أن أختتم ملاحظاتي الافتتاحية ، أود أن أعرب عن تقديري للرسالتين الهامتين اللتين وجههما الينا الرئيس كارلوس ساليناس ، رئيس المكسيك ، والرئيس كارلوس ساؤول منيم ، رئيس فنزويلا ؛ وأحيي أيضا السيد هانز فان دن بروكه ، وزير خارجية هولندا ، والسيد ألويس موك ، وزير خارجية النمسا ، الموجودين معنا في هذه القاعة . إن كل هذه الأمور بوادر مشجعة لدى بداية أعمالنا في هذا المؤتمر

ثمة مثل قديم ، أعتقد أنه مثل صيني - فكل الأمثال القديمة صينية - يقول إنه ليست هناك نقمة أشد أو نعمة أكبر بالنسبة للانسان من كونه يعاصر حقبة تقع فيها أحداث مشوّقة . وأعتقد اعتقادا راسخا بأننا نعيش في ظل نعمة من النعم مع انتهاء الحرب الباردة وبداية حركة واسعة النطاق لتخليص العلاقات الدولية من الايديولوجية ، ومع ما يلاحظ في جميع أرجاء العالم من اندفاع نحو الحريات المدنية والسياسية ونحو الديمقراطية ، وبداية اندحار الفصل العنصري ، ونشوء مفهوم استراتيجي جديد للأمن الدولي المشترك . إن عام ١٩٨٩ عام سيذكره التاريخ طويلا . وسيشير المؤرخون في الأزمان القادمة ، عندما يدرسون هذه الفترة ، الى ظاهرة "ثورة عام ١٩٨٩" . وإن الحوار والتعاون ، وإمكان ابرام اتفاقات بشأن تدابير اضافية لنزع السلاح في مجال الأسلحة الاستراتيجية والحد من التجارب النووية ، والاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تخفيض عدد القوات في أوروبا وتخفيض المخزونات من الأسلحة الكيميائية ، والمفاوضات بين حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو بشأن الأسلحة التقليدية ، أمور تشهد كلها بانتهاء الحرب الباردة .

والفترة التي نعيشها فترة مشوّقة ، معالمها مرسومة في الأنباء التي تحملها الينا التلفزة والصحافة وتجعلنا متفائلين بل ، ولم لا نقولها بصراحة ؟ - منذهلين . ولا يملك أحد ، لا المتخصصون في العلاقات الدولية ولا السياسيون المحترفون ولا حتى نحن الدبلوماسيين ، ردا مباشرا على هذا التلاحق السريع للأحداث في نهاية هذا القرن ، وهو تلاحق لم يسبق له مثيل في التاريخ . وربما كان ذلك نتيجة عدم نشوب حرب شاملة منذ ٤٥ عاما تقريبا وتطور العلم والتكنولوجيا بشكل مذهل .

ونظرا لأن مؤتمر نزع السلاح يبدأ أعماله في ظل التلاحق التاريخي للأحداث الذي وصفته أعلاه ، فانني أجد من الملائم أن نتوقف ونفكر قبل أن ننطلق في المراسم التقليدية لعملنا . والقضايا التي ينبغي لنا أن نفكر فيها هي: هل مؤتمر نزع السلاح مستعد لمواجهة هذا التلاحق التاريخي؟ وهل سيستطيع أن يؤدي دورا في التغيير؟ أم أننا ، على العكس من ذلك ، وفي ظل موقف الذهول ، سنظل مشدودين بردود الفعل العتيقة ، بمنحى عن هذه الأحداث؟ اذا شاركنا فيما يدور حولنا ، فان هذه الفترة المشوّقة ستكون نعمة ، بمفهوم المثل الذي سبق لي أن ذكرته أما اذا امتنعنا عن المشاركة ، فستتحول هذه الفترة الى نقمة للمؤتمر ، ونقف حيالها متفرجين .

وعلى هذا الأساس ، أود أن أعرض بعض الأفكار العملية التي لا أعتبرها مقترحات وانما أفكارا حافزة أعتقد أنه ينبغي لنا الاعراب عنها في ظل دينامية الوضع الدولي الحالي .

تتعلق النقطة الأولى بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . إنه يمثل تركة خلّفتها الحرب الباردة . وبعض بنوده مفرطة في التجريد - بل أحيانا تكاد تكون ميتافيزيقية . وربما تكون قد أدرجت في ظل المواجهة بين الشرق والغرب عندما كان من المتعذر كسر حالة الجمود في المفاوضات والتصدي لحالات محددة وملموسة . وربما ينبغي ، في ظل مسار التفكير هذا ، أن تتعلق افكارنا في البداية بمعرفة ما اذا كان يلزم صياغة بنود جدول أعمالنا بمزيد من الواقعية والتحديد وبما يتمشى مع حركة المفاوضات الدولية والأحداث الجارية خارج هذه القاعة . وربما يكون من الضروري تبادل وجهات النظر ، بشكل غير رسمي تماما ، حول ما اذا كان من المهم ، مثلا ، عقد اجتماعات غير رسمية في اطار المؤتمر ، دون تدوين محاضر عنها ، يكون الغرض منها هو مناقشة تنقيح جدول الأعمال ، ألن يكون من المفيد ، مثلا ، من خلال هذا الحوار غير الرسمي ، المباشر والصريح معرفة ما اذا كان ثمة امكانية فعلية لتجديد مضمون بعض البنود أو ادراج بنود جديدة ، محددة ومهمة؟

ألا يمكن ، على سبيل المثال ، تجديد مضمون بند جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسليح النووي ونزع السلاح النووي" ، والذي لا يزال يدرج بشكل تقليدي ، والنظر فيه بنهج عملي يسمح بأن يقام ، في اطار هذا البند ، نوع من الصلات والاتصالات الاجرائية التي يمكن من خلالها ، وعن طريق اجتماعات عامة غير رسمية ودون محاضر ، أن يقدم لنا المفاوضون الأمريكيون والسوفيات معلومات دورية عن التقدم المحرز في مفاوضاتهم؟ وربما يمكن بعد ذلك ، في اجتماعات رسمية تعقد في اطار هذا البند ، أن يقدم لنا الوزير بيكر أو الوزير شيفرنادزة معلومات مباشرة وذات صلة ، الأمر الذي يسهم ، في اعتقادي ، في تعزيز كفاءة أعمالنا الى حد بعيد .

وثمة بند آخر في جدول أعمالنا يمكن تجديد مضمونه كيما يواكب المؤتمر أهم الاتجاهات الدولية ، ألا وهو أن نتوصل جميعا الى اتفاق نهائي حول الولاية الخاصة بانشاء لجنة مخصصة لوقف التجارب النووية . وسواء أنشئت لجنة مخصصة بشأن هذه المسألة الرئيسية أم لم تنشأ ، فان هذا الاتفاق يمكن أن يعد دلالة هامة على أن المؤتمر ليس بمنحى عن الاتجاهات السياسية الدولية الجارية حوله .

اننا سندعم ، بهذا الصدد ، كل الجهود التي يبذلها السيد دونوواكي ، سفير اليابان ، للتوصل اخيرا الى ولاية بانشاء هذه اللجنة المخصصة . وفي الوقت الحاضر ، تستمر المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الحد من عدد التجارب ومن قوتها . ومن الممكن أن يتم توقيع بروتوكولات بشأن هذه المسألة في مؤتمر القمة القادم المقرر عقده في واشنطن في حزيران/يونيه بين الرئيس بوش والرئيس غورباتشيف . وفضلا عن ذلك ، من المقرر أن يبدأ ، في آب/أغسطس القادم ، المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وهو وثيق الصلة بالتقدم المحرز في الحد من التجارب النووية ووقفها . وهكذا ، نرى أن ثمة مجموعة من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات صلة بمؤتمرنا فيما يتعلق بالحد من التجارب النووية والكف عنها . فكيف يمكن اذن أن نفشل في إنشاء اللجنة المخصصة؟ إن عدم انشاء اللجنة سيكون دليلا واضحا على أن المؤتمر بعيد عن واقع الحياة الدولية . ولهذه المسألة أولوية لا تقل عن الأولوية المسندة للأسلحة الكيميائية . وتنشيطها يعني اضفاء التوازن السياسي على أعمال المؤتمر ؛ وأقول "التوازن السياسي" لأن المؤتمر يركز الآن معظم عمله على الأسلحة الكيميائية ، الى درجة أنه قيل في هذا المحفل إن المؤتمر في سبيله فعلا الى أن يصبح لجنة تحضيرية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية . وهذا لا يعني على الاطلاق أنه ينبغي لنا ابطاء وتيرة أعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ؛ بل على العكس من ذلك تماما ، فإن الغرض من هذه الفكرة هو اضفاء بعض التوازن على نهج واستراتيجية عملنا . وفي الوقت نفسه ، وبما أننا بصدد تجديد بعض المسائل الأخرى ذات الأولوية ، ينبغي لنا بذل الجهد بحيث نستطيع أن نتوصل ، في غضون سنة على أكثر تقدير ، الى نص اتفاقية بشأن الحظر التام للأسلحة الكيميائية .

ولكني أقول ، وأنا أفكر بصوت عال ، إننا اذا لم نستطع أن نفعل ذلك ، أي إن لم نستطع أن نقدم نص هذه الاتفاقية بعد هذا التركيز المفرط لأعمالنا على مسألة الأسلحة الكيميائية ، فان المؤتمر سيواجه موقفا يتسم بصعوبة مزدوجة ، فلا هو نجح في إعداد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، ولا نجح في احراز تقدم بشأن جوانب أخرى هامة في مجال نزع السلاح . فكيف لنا أن نواجه المجتمع الدولي ونبرر انقضاء سنتين متتاليتين في التركيز على الأسلحة الكيميائية دون أي نتيجة؟ فلنتقدم في عملنا بشأن

الأسلحة الكيميائية ، ولنواجه أيضا الجبهات الأخرى . وهنا ، يطيب لي أن أشكر وأهنىء السيد موريل ، سفير فرنسا ، على اسلوبه في رئاسة اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . لقد لخص لنا السفير موريل الوضع الحالي لمفاوضات الأسلحة الكيميائية بعبارة مجازية استراتيجية وعبارة أخرى لبقة . فعبارته المجازية الاستراتيجية تقول "إن الجبهة تحركت" ، واننا اذا حافظنا على قوة الدفع نستطيع أن ننتهي من الاتفاقية في غضون سنة . أما عبارته اللبقة ، فهي تقول إننا "ملتزمون التزاما راسخا" . وأعتقد أنه على حق في العبارتين كلتيهما ، وأن الحالة التي عرضها علينا السفير موريل تعتبر واعدة اذا استطعنا أن نستفيد منها استفادة كاملة . وإنني متأكد من أن زميلي العزيز ، السفير هيلتينيوس ، الذي نعده بتعاوننا التام ، سيتحمل مسؤولية كبرى في ضمان أن الجبهة لن تتحرك فحسب وانما ستتكسر ، وأن التزامنا الكامل سيفضي بنا الى هدفنا .

وبغية تحقيق ذلك ، يبدو لي أنه يجب علينا مواصلة عملنا المكثف بشأن الجوانب الهيكلية والأساسية للاتفاقية ، وألا ندع التفاصيل الكثيرة والدقة والجوانب التقنية تعقّد عملنا . ويتعين أن نختار ، بشكل أو بآخر ، من بين العناصر المطروحة أمامنا ، لاعداد الاتفاقية في أسرع وقت ممكن . وينبغي ألا نضيّع جهودنا في صياغة الاتفاقية بطريقة معقدة وغامضة وزخرفية . بل علينا أن نختار بين ما هو مهم وما هو ثانوي ، وأن نضع نصا للاتفاقية في غضون سنة .

وثمة موضوع آخر أود أن أفكر فيه بصوت عال ، وهو معرفة الاسلوب الذي ينبغي لنا به مواصلة النظر في مسألة الأسلحة الاشعاعية . وأقول استنادا الى تجربتي كرئيس سابق للجنة المخصصة ، إن المشكلة الرئيسية هي مشكلة معرفة . ذلك أن تلك الأسلحة هي نوع من الانتلخيا ، أي فئة ميتافيزيقية استخدمها المفكرون الاغريق لتعريف كل ما ليس له جوهر أو كيان محدد . ونحن لا نعرف ما اذا كانت هذه الأسلحة موجودة بالفعل ؛ وإن كانت موجودة ، ما هو شكلها وما هي خصائصها . ونناقش ، السنة تلو السنة ، هذه الأشياء الهلامية الجوهر . وربما تقودني أفكاري الاستفزازية بعض الشيء الى التساؤل عما اذا لم يكن من الأفضل أن نركز على احراز التقدم في مجال عملي وملموس يساعد على أن يواجه المؤتمر الاحتياجات الأمنية الفعلية للّحظة التاريخية الحاضرة ، كأن يحرز ، مثلا ، التقدم في مفاوضات فعلية لوضع اتفاقية لحظر الهجوم على المنشآت النووية أو كأن يبدأ ، مثلما اقترح السفير فان دن بروكه ، سفير هولندا ، في دراسة مسألة انتشار القذائف التسيارية وتكنولوجيتها ، وتجهيزها بأسلحة التدمير الشامل .

لقد حاولت أن أضع أمامكم هذه الأفكار لأنني أعتقد أن من الضروري ، في أوقات هامة مثل التي نعيشها الآن ، أن يتطرق الشك الى تفكيرنا ، لأن الشك هو أساس كل تفكير

رشيد وابداعي وغير جازم وغير روتيني . وأنا لا اقترح أي شيء ، وما أريده هو مجرد زرع بذور القلق بيننا . فلندرس معاً كيفية بدء حركة ابداعية للاشتراك في "الفترة المشوِّقة" التي نعيش فيها والتي يمكن ، في هذه الحالة وطبقا للمثل ، أن تكون نعمة على مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس: (بالانكليزية) أشكر ممثل بيرو على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، السفير فون شتولبناغل .

السيد فون شتولبناغل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية): نستأنف جهودنا في مؤتمر نزع السلاح في ظرف يشهد تغيرا لم يسبق له مثيل . انني لاتفق مع السفير دي ريفيرو على اننا نواجه في مؤتمر نزع السلاح تحديا وفرصة على السواء للافادة من الظروف الحاضرة بغية تحقيق تقدم كبير والاسهام في زيادة أمننا المشترك .

وقد أدت التغيرات السياسية الدينامية في أوروبا خلال الأشهر القليلة الماضية إلى احداث تحسن جوهري في احتمالات انشاء نمط جديد من العلاقات بين بلدان القارة القديمة وبلدان العالم الجديد . وقد يستعاض بالفعل عن العداء الايديولوجي والعسكري بالتعاون والثقة والمنافسة السلمية ، وقد يتم ضمان حقوق الإنسان والحرية السياسية ضمانا كاملا بحيث يتمتع بها جميع الأفراد ، مما يقربنا أكثر فأكثر من رؤيا عالم عادل انساني ديمقراطي .

ولا شك أننا في أوروبا على أبواب مستقبل وشيك يبشر بالخير ، لكن الغموض لا يزال يكتنفه ما دامت الانجازات لم تتجسد ولم تترسخ على أساس عالمي حقا ، وفي اطار يسوده الاستقرار .

ولم تعد مسألة الاستقرار اليوم مرتبطة بالكتلتين الرئيسيتين ؛ بل ها نحن نبدأ مرحلة نحتاج فيها أكثر فأكثر إلى المهارة والبراعة السياسيتين كتتمة لمفاوضات القمة بين الدولتين العظميين . وينبغي بذل المزيد من الجهود في مجال الدبلوماسية المعنية بتحديد الأسلحة وفي مجال العملية المهمة التي يقوم بها على الصعيد الأوروبي مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وللمساعدة على اعطاء هذه العملية طابعا عالميا ، سيتحتم على مؤتمر نزع السلاح أن يتحين بصورة مستمرة كل سانحة للمساهمة فيها إسهاما فعالا ، بحيث يتخطى ما يبذله من جهود في معالجة بنود جدول الأعمال .

ومن هنا ، أود اليوم ألا أسلك السبيل التقليدي في النظر في كل بند من بنود جدول الاعمال على حدة ، وألا أقيّم امكانيات هذه البنود لدورة السنة الحالية . وسأركز عوضا عن ذلك ، على بند واحد يجمع من حيث المفهوم بين مختلف المجالات التي يتضمنها جدول أعمالنا بغية رسم نهج أكثر ترابطا لعملية تحديد السلاح ونزعه ووضع جدول أعمال مشروع لمستقبل هذه العملية . وأعني بكلامي هذا مسألة المفاهيم الامنية والاستراتيجيات والمذاهب العسكرية .

والحقيقة التي لا يختلف فيها اثنان هي أن أي تحول ممكن في المفاهيم المعتمدة على الصعيد الوطني وعلى صعيد التحالفات يعتبر شرطا أساسيا لوضع مخطط يبين بوضوح سبل تحقيق بنى أمنية أكثر أمنا واستقرارا وأقل تنافرا ، وذلك على مستويات مشروعة ومنخفضة إلى حد كبير فيما يتعلق بالتسلح والقوات المسلحة . وقد مضت عقود على مسألة المذاهب العسكرية قبل أن نتمكن اليوم من تناولها بصفة رسمية . ويتناقض هذا التأخير مع ما للمجهود المشترك المبذول لمقارنة الاختلافات بين المفاهيم وتقييمها من دور مهم في مواءمة أهداف تحديد السلاح ونزعه ومتطلبات التخطيط الدفاعي . وتعبر المفاهيم عن أهداف سياسية وهي بهذا تحدد في آخر المطاف إلى أي مدى يمكن تخفيض القوات كما تحدد المستوى المرغوب فيه أو المقبول لتدابير بناء الثقة .

وتبنى الاستراتيجيات والمذاهب العسكرية على افتراضات مستمدة من الخبرة التاريخية والأنماط والنزعات الوطنية والظروف الجيوستراتيجية . وهذه هي بشكل عام القوى الدافعة الكامنة وراء مظهر المؤسسات العسكرية ؛ وتتخذ هذه المؤسسات ، سواء كانت قائمة على أساس وطني أو على أساس التحالفات ، شكلها وطابعها النهائيين في الغالب ويا للأسف ، انطلاقا من رد فعل مبالغ في الاحتياط ضد القوات والخيارات العسكرية المجاورة .

ونظرا لهذا الأمر ، غدت المفاهيم والمذاهب العسكرية في كثير من الأحيان حافزة لحركة دينامية لتكديس الأسلحة والقوات المسلحة ، ولسباق التسلح ذاته في نهاية الأمر . وكثيرا ما تبين ذلك بما فيه الكفاية - خلال الاربعين سنة الماضية - من خلال مخطط الفعل ورد الفعل في اطار مواجهة متغيرة بين الشرق والغرب . ومن هنا ، يبدو من المشجع بالاحرى ان نشهد اليوم ، في منطقة تتسم بأكبر حشد مكثف للأسلحة وبتأصل المواجهة بين المذاهب العسكرية المتصارعة ، قيام محاولات جدية لكسر طوق هذه الحلقة المفرغة .

والمهم بنوع خاص أن تقوم هذه المحاولة الآن ، في هذه الفترة الانتقالية الحاسمة ، مع إيلاء الاعتبار اللازم للحالة السياسية والعسكرية المتغيرة في أوروبا

وفي المناطق الاخرى أيضا ، بما في ذلك تنمية التفكير بالتصميم المستقبلي لاستراتيجيات الوقاية من الحرب وطرق تكييف هذه الاستراتيجيات مع تغير التصورات والقناعات والظروف المحيطة . وبالتالي تساعد المناهج الجديدة العملية الانتقالية إلى حد كبير ، عن طريق المواءمة المناسبة بين تحديد الأسلحة والتخطيط الدفاعي من جهة ، ومساعدة عملية تحديد الأسلحة من جهة أخرى على استغلال طاقاتها استغلالا كاملا بوصف ذلك عاملا من عوامل التغيير .

لأربع سنوات خلت ، دعا وزير الخارجية الاتحادي غينشر في البيان الذي ألقاه في الجلسة العامة أمام مؤتمر نزع السلاح في أوروبا المنعقد في ستكهولم ، إلى اجراء محادثات بشأن المذاهب العسكرية ؛ وهذا الاقتراح مستوحى من قناعته بأن اجراء محادثات بشأن المفاهيم والاستراتيجيات العسكرية بين ممثلين عن حلف وارسو وحلف شمالي الأطلسي والبلدان المحايدة وغير المنحازة المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، يمكن أن يساعد إلى حد كبير على التخلص من الأحكام المسبقة كما يمكن أن يوفر فرصة وتحديا لبلورة فكرة سياسة أمنية جديدة بين جميع المشاركين ، مما يسهم في ازالة التصورات التي لا أساس لها بوجود التهديدات والأعداء ، والتخلص من الشعور بعدم الثقة والارتياب .

وبعد مرور سنتين ونصف تقريبا على اعلان دول حلف وارسو عن مذهبها العسكري المشترك ، وبعد مرور نحو عشرة أشهر على جدولة دول الحلف الغربي اقتراحها بعقد حلقة دراسية تتناول المفاهيم الأمنية والمذاهب العسكرية ، دخلت هذه الأفكار اليوم حيز التنفيذ للمرة الأولى في تاريخ ما بعد الحرب . ومن السادس عشر من كانون الثاني/يناير إلى الخامس من شباط/فبراير عقد المشاركون في المحادثات المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن في فيينا - وسبعة عشر مشاركا منهم أعضاء في مؤتمر نزع السلاح - حلقة دراسية شهدت حضور أبرز الممثلين العسكريين لدول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لأول مرة .

وسبق هذه الحلقة الدراسية حلقة دراسية اختبارية بشأن المذاهب العسكرية عقدت بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وبولندا في حزيران/يونيه ١٩٨٩ قرب ميونخ . وقد أسهمت نتائج الجولة الاختبارية ، مضمونا وشكلا ، اسهاما فعالا في استهلال عرض الموضوع ومعالجته في حلقة فيينا الدراسية .

وعلى الرغم من بقاء الاختلافات ، شهدت حلقة فيينا الدراسية درجة عالية مدهشة من التقارب والاتفاق ؛ وقد بذلت جميع الوفود جهودا لضمان الانفتاح والحوار ؛ واصطبغت بياناتها بجدية الغرض والوعي لمسؤوليتها الخاصة فيما يتعلق بتمتع أوروبا بالأمن والاستقرار .

والجدير بالملاحظة والارتياح رغبة الجميع في مواجهة الأسئلة المحرجة والإجابة عنها إجابة صريحة والاستعداد لمحاورة الطرف الآخر بشأن تصوراته بوجود خطر مهدد . ووصفت أغراض الدول المشاركة ومخططاتها العسكرية الملموسة وصفا مفصلا ، كما جرى تمحيص أسسها المنطقية وطرحت الأسئلة بشأنها ، وأقيمت مقابلة بين الوقائع ذات الصلة . وشهد المشاركون حوارا حقيقيا بشأن جميع مسائل السياسة العسكرية ، وهو حوار اتسم بانفتاح كبير .

وعليه أسهمت الحلقة الدراسية اسهاما مهما في الكشف عن أهداف السياسات العسكرية وأغراضها ، وتصويب التصورات الخاطئة ، وتوضيح أي قوات مسلحة لاي أي تشكيلات تعتبر مناسبة لتوفير الدفاع الكافي .

وبناء على اقتراح الوفود المحايدة وغير المنحازة ، شرع في مناقشة تتناول معيار تحديد "القدرة الدفاعية" ؛ وعلى الرغم من أن المناقشة لم تخرج بنتيجة حاسمة فقد كشفت النقاب عن مجال ينبغي ايلاؤه المزيد من الاهتمام في المستقبل بغية التأثير على التفكير المفاهيمي لمفاوضات نزع السلاح في المستقبل . وفي هذا السياق برزت من مختلف الاسهامات نقاط التقاء واتفاق مهمة من شأنها أن تسري في جميع أجزاء الكرة الأرضية مثل ما يلي: المبدأ القائل بأن الوقاية من الحرب هي الاعتبار الأسمى في جميع الاستراتيجيات العسكرية والسياسات الأمنية ؛ ادراك أن المفاهيم الدفاعية الأمنية والمذاهب العسكرية الدفاعية هي وحدها المباحة اليوم ؛ الحاجة إلى الاتساق بين المفاهيم والمذاهب الدفاعية من جهة والامكانيات الموضوعة في حالة استعداد والمبادئ التنفيذية المعتمدة عمليا من جهة أخرى ؛ ضرورة ضمان المراعاة الكاملة للترابط بين وسائل تحديد الاسلحة والمتطلبات الدفاعية والترابط بين مختلف مجالات تحديد الأسلحة أخيرا ؛ الاقرار بأن ما تشعر به الدول الأخرى من قلق ، على أساس ما سبق وجوده من بنى مسلحة قديمة ومبادئ تنفيذية ، كان له في الغالب ما يبرره تماما . ان الحوار المفتوح الذي وصفت فيه عدد من الدول ، لأول مرة ، مذاهبها العسكرية الوطنية وشرحتها علنا ، مما بين بالتالي عزم هذه الدول على تعريض هذه المذاهب لمحك التحليل ، أثبت أن عمليات التسوية من جانب واحد يجب أن تسبق المساعي المتعاونة لإضفاء صفة رسمية على التغيرات في توضعات القوى العسكرية . ولا يمكن الوصول إلى نقطة اللا رجوع في هذه التغيرات ما دامت الاختلافات موجودة بين السياسات الدفاعية المعلنة والقدرات التنفيذية الفعلية .

ومع ذلك ستبقى القوات المسلحة تعبيرا عن القوة وشكلا من أشكال التهديد الممكن في نظر الطرف المناهض ، ولا سيما حين يصبح التناقض واضحا بين تصريحات السياسة العسكرية الدفاعية والقوات المسلحة التي تتجاوز الضرورات الأمنية المشروعة .

ولا تنتج السمة الدفاعية للقوات الوطنية أو المتحالفة عن تصريح سياسي بحت ؛ فالتأكيد والاعلان السياسي بعدم الاعتداء والتعهدات بعدم استخدام القوة لا تكفي وحدها لاعطاء الضمان المناسب لتوفير الأمن والاستقرار ؛ بل يجب ابراز السمة الدفاعية عن طريق توجيه المفاهيم الاستراتيجية العسكرية نحو الدفاع ، ويجب أن يمس ذلك المستويات التنفيذية والاستراتيجية والعسكرية وحتى التقنية منها في القوات المسلحة .

وما لم تنفذ الأغراض الدفاعية تنفيذا فعليا فلن يكون لها الآثار المؤدية الى بناء الثقة الضروري ولا الى الاستقرار المطلوب للشروع في اجراء المزيد من التخفيضات الكبيرة في التسلح والقوات المسلحة ذاتها . وتظل السمة الدفاعية للمذهب الاستراتيجي والعسكري متوقفة بصورة رئيسية على حجم القوات المسلحة وانتشارها وبنيتها ودعمها الاداري وتدريبها . وبالتالي يجب ألا يكون هناك تناقض بين خطابات السياسة الدفاعية من جهة وبنى القوات الفعلية ومفاهيم استخدامها من جهة أخرى .

وفي هذا الصدد وجدت المناقشة بشأن المفاهيم الأمنية والمذاهب العسكرية مركزا لا منازع لها فيه في عملية بناء الثقة . وينبغي استخدام هذا الحوار لتعزيز نظام البنى الأمنية التعاونية في أوروبا ؛ ويقوم أحد العناصر الأساسية في الأمن التعاوني على التأكد من أن القوات المسلحة تلعب أدوارا دفاعية بحتة . ولا يقتصر هذا الشرط الأساسي لتشكيل نظام عادل ودائم ومستقر وسلمي على أوروبا وحدها ؛ ففي عالم تهدد فيه الاختلالات العالمية بإضعاف الاستقرار الاقليمي ، وتميل فيه الاختلالات الاقليمية أيضا إلى تقويض الاستقرار العالمي ، ينطبق هذا الالتزام انطباقا كاملا على مجال المسؤولية العالمية المتعددة الأطراف .

ولا تزال الطريق طويلة للوصول إلى تكوين رأي مشترك بشأن جميع المعايير ذات الصلة من أجل وضع توجيه دفاعي للقوات المسلحة والبنى الأمنية التعاونية ، لضمان منع الحروب وعمليات التهديد من أي نوع وفي جميع مناطق العالم وضمان تحول الاعتداءات العسكرية إلى خيار لا تستطيع أية حكومة أن تفكر منطقيا في اعتماده أو أن تأمل القيام به بنجاح . وإذا تم كل هذا ، أدى الأمر إلى وضع أسس عالم يقتصر دور القوات المسلحة فيه على المحافظة على استقلال بلد كل منها وسلامة أراضيه .

ويعتبر هذا الأمر التزاما ومهمة متعددي الأطراف يستطيع مؤتمر نزع السلاح بل من واجبه الاسهام فيهما . وقد باتت المهمة المزمع القيام بها معقدة أكثر من ذي قبل ، غير أن احتمالات ايجاد الحلول لها قد تحسنت إلى حد كبير ؛ ففي مستهل دورة السنة الحالية ، سنحت أمام مؤتمر نزع السلاح فرصة لا تفوّت لترجمة مناخ الانفراج

القائم على التغيرات الجارية بإتجاه الديمقراطية والتعددية الى اتفاقات محددة على المسائل ذات الأولوية المعروضة عليه ، مما يعزز بالتالي العمليات الانتقالية الجارية ويضمنها .

وهناك في ما نشهده اليوم في أوروبا وفي مناطق أخرى عديدة من العالم ، من عمليات انتقال من المواجهة إلى الحلول المتفق عليها ، دعوة إلى مؤتمر نزع السلاح ليضع تناقضاته الذاتية جانبا بحيث تتمكن المناهج التوافقية من احتلال مركز الصدارة . وتقدم لنا استئناف المحادثات المقارنة بشأن السياسات الأمنية والاستراتيجيات والمذاهب العسكرية دعما كبيرا . وينبغي أن يستخدم المؤتمر نتائجها استخداما مناسبا ، كما ينبغي ألا يفوت الفرصة المتاحة ليكمل تكملة مناسبة ما تحقق من تقدم ونجاح في المحادثات الثنائية والاقليمية ولا سيما عن طريق الاسهام في ايجاد الحلول وتحقيق التقدم في البنود الرئيسية المعهود بها إليه .

الرئيس (بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه . وبهذا أصل الى نهاية قائمة المتحدثين اليوم . هل يرغب أي عضو آخر في أخذ الكلمة؟ لا أحد ، فيما يبدو . وحسبما تم الاتفاق عليه في وقت مبكر هذا اليوم ، سأعلق هذه الجلسة العامة وأدعو ، بعد بضع دقائق ، الى انعقاد اجتماع غير رسمي للمؤتمر لاستعراض المشاورات الجارية بشأن ولاية اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية .

علّقت الجلسة في الساعة ١١/٠٥ واستؤنفت في الساعة ١٢/١٥

الرئيس (بالانكليزية): أعلن استئناف الجلسة العامة ٥٣٥ لمؤتمر نزع السلاح . سنبدأ الآن ، حسبما أعلن من قبل ، النظر في اتخاذ قرار بشأن ورقة العمل CD/WP.380 المعنونة "مشروع مقرر بشأن اعادة إنشاء اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية" . ويجري الآن توزيع هذا النص . إن النص الذي اقترحه اليوم هو نتيجة مشاورات طويلة ، وآمل أن يحظى بموافقتكم ، فإن لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر أن مشروع المقرر قد اعتمد .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (بالانكليزية): أتناول الآن مسألة تعيين رئيس للجنة المخصصة . تذكرون أن اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية قد أوصت ، في تقريرها الى المؤتمر عن دورة ١٩٨٩ ، بتعيين السيد كارل - ماغنوس هيلتينيوس ، سفير السويد ، رئيسا للجنة في دورة عام ١٩٩٠ . وبما أن اللجنة قد أعيد انشاؤها توًّا ، فانني سأضع التوصية موضع التنفيذ ؛ وبموجبها يعين السفير هيلتينيوس رئيسا للجنة المخصصة

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (بالانكليزية): أقدم تهنئتي وتهنئة أعضاء المؤتمر الى السفير هيلتينيوس على تعيينه . وأعرب عن قناعتي بأن كفاءاته الدبلوماسية ومعلوماته عن الموضوع ومهاراته التفاوضية تؤهله لرئاسة اللجنة المخصصة بطريقة متميزة في مرحلة حاسمة من مراحل أعمال اللجنة . وأتمنى للسفير هيلتينيوس كل النجاح في الاضطلاع بالمسؤولية الشاقة الملقاة على عاتقه .

أعطي الكلمة الآن الى ممثل المكسيك الموقر .

السيد مارين بوش (المكسيك)(الكلمة بالاسبانية): تعرب مجموعة الـ٢١ عن اغتباطها بالقرار الذي اتخذه تواً بتعيين السيد هيلتينيوس ، سفير السويد ، رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . إن الذين عملوا معه ، من أعضاء مجموعة الـ٢١ ، يعرفون جيدا مهاراته وصفاته الانسانية ؛ ونحن مقتنعون بأنه سيتمكن ، في هذه المرحلة الهامة من مراحل عمل اللجنة ، من أداء المهمة المسندة اليه بكل نجاح .

بالنيابة عن مجموعة الـ٢١ ، أود أن أقدم البيان التالي إثر اعادة إنشاء اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية .

(يواصل المتحدث كلمته بالانكليزية)

في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، قدمت مجموعة الـ٢١ بيانا يتعلق بولاية اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وحددت موقفها بالنسبة لعناصر معينة ينبغي ادراجها في الولاية ، وهي العامل الزمني والغاء القيد المتعلق بالصياغة النهائية وادراج الاشارة الى حظر الاستخدام .

وترحب مجموعة الـ٢١ بادراج العنصرين الأولين في الولاية التي اعتمدها المؤتمر توا . ولكن مجموعة الـ٢١ تأسف بشدة لعدم تمكن المؤتمر من ادراج الاشارة الى حظر الاستخدام .

لقد انضمت مجموعة الـ٢١ الى توافق الآراء بشأن الولاية بغية ضمان أن تستأنف فورا الأعمال الهامة التي تضطلع بها اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . ولا نزال نرى أن الولاية الحالية لا تحدد بعبارات واضحة الاشارة الى حظر الاستخدام . وهذا العنصر ذو أهمية كبرى بالنسبة للمجموعة وبالنسبة للغالبية العظمى من أعضاء المؤتمر الآخرين .

السيد سويكا (بولندا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، ستتاح لوفدي فرصة الترحيب بالزملاء الجدد الذين انضموا مؤخرا الى مؤتمر نزع السلاح . لذلك ، فانني سأقتصر في كلمتي على الاعراب عن ارتياحي الشخصي لرئاستكم للمؤتمر ، وما زلت أحتفظ في ذاكرتي بانطباعات رائعة عن اتصالاتنا وتعاوننا بشكل وثيق منذ سنوات ، أي منذ أن ألحق كل منا ، لأول مرة ، بهذه الهيئة . واسمحوا لي أيضا بأن أقدم تهنئتي القلبية الى السفير هيلتينيوس على تعيينه رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية لدورة عام ١٩٩٠ ، وأن أعرض عليه تعاوننا التام في مساعيه لأداء هذا العمل الهام جدا .

أود ، بوصفي منسقاً للبنود وبالنيابة عن مجموعتنا ، أن أسجل البيان التالي بشأن اعادة انشاء اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . إن مجموعتنا ترحب باعادة انشاء اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية وتعرب عن أملها واعتقادها بأن تستمر ، بقيادة الرئيس الجديد ، الوتيرة المكثفة للمفاوضات الرامية الى ابرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية في وقت قريب . وأود مرة أخرى أن أهنىء السفير موريل على اسلوبه الكفء والابداعي في ادارة أعمال اللجنة في الدورة الماضية . لقد اعتمدنا للتو ولاية جديدة للجنة المخصصة ؛ ويسرنا بوجه خاص أن نلاحظ ، في الصيغة الجديدة للولاية ، حذف عبارة "فيما عدا ما يتعلق بالصياغة النهائية" . وترى مجموعتنا أن ذلك يشكل تحسناً كبيرا يتيح لنا أن ندخل في مرحلة حاسمة من مفاوضاتنا بشأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية ، لنفي بما يتوقعه منا المجتمع الدولي من وضع الصيغة النهائية للاتفاقية في أقرب وقت ممكن ، حسبما ورد صراحة في الاعلان الختامي لمؤتمر باريس ، وخلال مؤتمر الحكومات والصناعة المعقود في كانبيرا ، وفي قرارين اعتمد بالاجماع في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة .

لقد أيدت مجموعتنا تغييرات أعمق في الولاية بما يتمشى مع الخطوط التي اقترحتها مجموعة الـ٢١ . واننا نولي أهمية خاصة لادراج الاشارة الى حظر استخدام الأسلحة الكيميائية بحيث تتمشى مع نطاق الاتفاقية المقبلة ومع اللغة المستخدمة في قراري الجمعية العامة ١١٥/٤٤ ألف وباء ، وفي الاعلان الختامي لمؤتمر باريس . ومع ذلك ، فان أهم مهمة لا تزال أمامنا هي أن نبدأ دون ابطاء في الأعمال الفعلية الخاصة بالاتفاقية . وهذا هو السبب في انضمامنا الى توافق الآراء في قبول الولاية بشكلها الحالي الذي يمثل ، على أية حال ، تحسناً ممتازا ومهما . ونود أن نعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن شكرنا لجهودكم القديرة التي أفضت الى هذا الحل الوسط . ونأمل باخلاص أن يفضي بنا مسار المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية خلال هذه الدورة الى الوقت الذي نستطيع فيه أن نتناول من جديد مسألة تغييرات اخرى في الولاية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى كلماته الطيبة التي وجهها الى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن الى ممثل الولايات المتحدة الامريكية .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية): أود أن أنضم الى المتحدثين الآخرين في تهنئة السفير هيلتينيوس على تعيينه رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . إن ثمة مهمة كبيرة تنتظره هو ووفده الكفء ، مع تعجيل أعمالنا بشأن الاسلحة الكيميائية في هذه السنة .

أود أولا أن أتناول في عبارات قليلة مسألة التحفظ المتعلق بالصياغة النهائية . لقد انضمت الولايات المتحدة الى توافق الآراء بشأن قبول تعديل ولاية اللجنة المخصصة ، بحذف عبارة "فيما عدا ما يتعلق بالصياغة النهائية" ؛ وكان ذلك دعما لمبادرات الرئيس بوش بشأن الأسلحة الكيميائية والتزامه الشخصي بانجاز اتفاقية الأسلحة الكيميائية في وقت قريب . بيد أنه يجب عليّ أن أشير الى أن حذف هذا التنبيه لن يغير بأي حال من الأحوال مطلب الولايات المتحدة باجراء مناقشة كاملة لسائر القضايا الموضوعية . ونود أن نوضح إذن أن حذف التنبيه الخاص بالصياغة النهائية لا يعني أننا بدأنا الآن المرحلة النهائية من مفاوضات الأسلحة الكيميائية . وترى الولايات المتحدة أنه لا يزال هناك الكثير من العمل قبل الوصول الى مرحلة الصياغة النهائية هذه . وفي رأينا أنه ينبغي ألاّ تبدأ مرحلة الصياغة النهائية الا بعد حل القضايا الموضوعية في المفاوضات . وبعد قولي هذا ، أود أن أؤكد على استعداد الولايات المتحدة واستعداد وفدي للمساعدة في حل القضايا الباقية .

فيما يتعلق بمسألة ادراج كلمة "استخدام" في الولاية ، أقول ما يلي: نحن نعرف جميعا أن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ يحظر استخدام الاسلحة الكيميائية ، ولكن كثيرا من الدول ، يوجد العديد منها حول هذه الطاولة ، أبدت تحفظا يعطي للدولة المتحفظة الحق في استخدام الأسلحة الكيميائية ردّا على هجوم ، ضدها أو ضد حلفائها ، بالأسلحة الكيميائية . إن من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بالحق في الرد بالمثل على هجوم بالأسلحة الكيميائية على الولايات المتحدة أو على قواتها ، ما دمنا نحوز أسلحة كيميائية . ومن ثم ، فاننا نحتاج الى الحفاظ على هذا الخيار الأمني طوال فترة الانتقال الى نظام يحظر جميع الأسلحة الكيميائية . وبالاضافة الى ذلك ، ترى الولايات المتحدة أن من غير الملائم حصر الاشارة أو التأكيد ، في الولاية الخاصة بالأسلحة الكيميائية ، بمجالات معينة . ففي مشروع النص الذي أعددناه ، ينبغي للأطراف أن تتعهد بعدم الحصول على أسلحة كيميائية ، وبعدم الاحتفاظ بأسلحة كيميائية ، وبعدم تحويلها ، وبعدم مساعدة أي طرف آخر أو تشجيعه أو حثه على ممارسة أي نشاط من الأنشطة المحظورة ؛ ونحن لا نضيف جميع حالات الحظر الأخرى هذه الى الولاية .

وقد سئلت لماذا وزعت هنا في هذه الهيئة ، منذ يومين ، نص بيان صادر عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وردت فيه بالتحديد كلمة "استخدام" . وأعتقد أن العبرة هنا واضحة جدا . فنحن عندما نتحدث عن الاستخدام بوصفه أحد أهداف الاتفاقية ، فاننا نلتزم ، بالتأكيد ، بالكلمات الواردة في نصنا والتعديلات التي أدخلت عليه بعد ذلك ؛ ولكن عندما يكون "الاستخدام" ذريعة للغرض آخر ، فاننا سنظل نقاوم استعماله المتميز والخاص لهذا الغرض .

السيد هو (الصين) (الكلمة بالصينية): سيدي الرئيس ، اننا سعداء اليوم لاننا استطعنا ، بفضل توجيهاتكم الحكيمة ومن خلال المشاورات الجادة والبنّاءة ، القضاء على بعض الاختلافات التي تشوب مسألة ولاية اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، بحيث أصبحت اعادة إنشاء اللجنة أمرا ممكنا ، وغدت تستطيع أن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن . وهذا هو الامل الذي كان يحدو وفدي دائما . وأهنئكم ، انتم وجميع من شاركوا في الجلسة العامة ، على هذا الانجاز . فخلال فترة العشرة أيام القصيرة هذه ، حقق مؤتمر نزع السلاح النجاح تلو النجاح وهيّأ ظروفا ممتازة لسير المفاوضات الموضوعية المقبلة دون أية عوائق . ونشكركم على اسلوب قيادتكم المثمر . وفي الوقت نفسه ، نتقدم بالشكر الى مجموعة الـ٢١ والى جميع المجموعات الاخرى على روح التعاون التي أبدتها وعلى المساهمات الايجابية التي قدمتها .

وأغتنم هذه الفرصة لاشكر السيد موريل ، سفير فرنسا الموقر ، على مساهمته في دورة عام ١٩٨٩ . وأود أن أعرب له عن تقديرنا لما انجزه من أعمال ممتازة ، هو ورؤساء الافرقة العاملة الخمسة . وأقدم تهنئتي الحارة الى السيد هيلتينيوس ، سفير السويد الموقر ، الذي عيّن رئيسا للجنة المخصصة . ونحن متأكدون من أن خبرته الوافرة ومهارته الدبلوماسية ستساعدان اللجنة المخصصة على تحقيق نتائج جديدة . وسيتعاون وفدي معكم ، سيدي تعاونا تاما ، وسيتعاون كذلك مع اللجنة المخصصة .

لقد سررنا بالتحسينات الهامة التي أدخلت على الولاية الجديدة . فقد حذفت عبارة "ما عدا فيما يتعلق بالصياغة النهائية" ، وأدرجت العبارة البنّاءة "في أقرب وقت ممكن" ، المأخوذة عن الاعلان الختامي لمؤتمر باريس . ونحن نقيّم هذا الانجاز تقييما ايجابيا . وفي الوقت نفسه ، نعرب كما أعربت مجموعة الـ٢١ ، عن أسفنا لعدم استطاعتنا التوصل الى توافق للآراء حول ادراج العبارة الهامة "حظر الاستخدام" في الولاية . وأود أن أقول إن الوفد الصيني لم يتغير موقفه القائم على أساس مبدأ أنه ينبغي ادراج حظر استخدام الاسلحة الكيميائية في الاتفاقية الشاملة المقبلة . لقد تم التوصل في أوائل الثمانينات الى توافق للآراء حول ادراج حظر الاستخدام في الاتفاقية ، وهو ينعكس بالفعل في "النص المتطور" . ونأمل أن يدرج هذا الاتفاق في أعمال اللجنة المخصصة الجديدة للأسلحة الكيميائية . ونود أن نعرب مرة ثانية عن

أملنا في أن تساعد المشاورات البناءة وروح التعاون السائدة بين الدول الأعضاء على تحقيق تقدم جديد في المفاوضات الجارية في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية وفي المؤتمر ككل .

السيد ريس (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): ترحب المجموعة الغربية باعادة انشاء اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في ظل ولاية نعتقد أنها ستتيح مواصلة المفاوضات بأسرع وتيرة ممكنة . وقد لاحظنا أنه لا تزال هناك اختلافات بين الوفود فيما يتعلق بالولاية . ومن الممكن ، في جميع الأحوال ، التصدي لهذه الاختلافات طوال فترة عمل اللجنة المخصصة .

ونود أن نهنىء السفير هيلتينيوس على تعيينه رئيسا للجنة المخصصة . فنحن نقدر صفاته جيدا ، ونرى فيه أنسب خليفة للسفير موريل . وأؤكد له أن المجموعة الغربية تتطلع الى التعاون الوثيق معه في تسيير المفاوضات في هذه السنة الحاسمة التي نقترب خلالها من استكمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): استمعنا الى البيانات التي تحدثت عن ولاية اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وانني واثق من أن النقاط التي أثيرت فيها ستكون موضع التشاور بين الوفود . أعطي الكلمة الآن الى ممثل السويد .

السيد هيلتينيوس (السويد) (الكلمة بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن شكري على كلماتكم الطيبة ، وأعرب لجميع زملائي عن تقديري لتمنياتهم الطيبة بمناسبة تعييني رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وانني لممتن لهذه الثقة في بلدي وفي وفدي وفي شخصي ، ومدرك تماما المسؤولية الجسيمة المترتبة على هذه المهمة ؛ وأؤكد لكم أنني سأبذل قصارى جهدي لأكون على مستوى هذه المسؤولية .

من الواضح أن الاتفاقية أصبحت قريبة المنال بفضل المساهمات التي قدمتها جميع الوفود وقدمها كل رؤساء اللجنة المخصصة . وأود أن أشيد بوجه خاص بسلفي السفير موريل الذي أدار عمل اللجنة بأسلوب في غاية النشاط والمهارة . لقد جسد السفير موريل اعلان باريس ، قلبا وقالبا ، وجعلنا نضاعف جهودنا ، بالمعنى الحرفي لهذه العبارة . فقد أحرز تقدم هائل في عدد من القضايا ، ويرجع ذلك الى حد بعيد الى الجهود التي بذلها دون كلل السفير موريل ورؤساء الأفرقة العاملة التابعة له .

لقد لاحظت بارتياح التحسن الذي أدخل على الولاية الخاصة بمفاوضاتنا ، كما لاحظت تزايد عدد الدول غير الأعضاء المشاركة .

وقد وقعت احداث هامة في نفس الوقت الذي كانت تمضي فيه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح . فقد حثتنا الامم المتحدة مرة أخرى على تكثيف مفاوضاتنا بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، لوضع صيغتها النهائية في أقرب وقت ممكن . وقد عقدت مؤتمرات هامة بشأن الأسلحة الكيميائية في باريس وفي كانبرّا ؛ وتجري في الوقت الحاضر مفاوضات ثنائية بنّاءة بين الدولتين العسكريتين الرائدتين ، في مجال الأسلحة الكيميائية أيضا .

ولا يزال الزخم مستمرا . صحيح أننا لم نتوصل بعد الى نتيجة سياسية حاسمة ، ولكني آمل أن ذلك سيحدث في المستقبل القريب . فمعظم عناصر النص موجودة لدينا الآن . والمسألة التي نحن بصددها مسألة أساسية ، ولكنها ليست المسألة الوحيدة ، ألا وهي اتخاذ القرار السياسي اللازم للتحرك صوب المراحل النهائية لعملنا . لذلك ، فانني أتسلم مهامي كرئيس وكلي ثقة في الفرصة المتاحة لنا الآن .

وقبل أن أختتم بياني الموجز ، أود أن أعرب عن شكري لجميع الوفود بالتعاون والتأييد التي تلقيتها اليوم وأثناء مشاوراتي مع زملائي استعدادا لهذه المهمة . وستبدأ اللجنة عملها في أقرب وقت ممكن بمجرد اعتماد التقرير الخاص بأعمال ما بين الدورتين . وطبقا للخطط الحالية ، من المقرر أن يعقد أول اجتماع للجنة المخصصة يوم الاربعاء ٢١ شباط/فبراير في الساعة ٣/٠٠ بعد الظهر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل السويد على بيانه . هل يرغب أي عضو آخر في أخذ الكلمة؟ لا أحد ، فيما يبدو .

أود أن أذكركم بأنني أعتزم ، حسبما ورد في جلستنا العامة يوم الثلاثاء الماضي ، أن أعرض على المؤتمر ، للاعتماد ، في الجلسة العامة ، المقرر عقدها يوم الثلاثاء ٢٠ شباط/فبراير ، تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، الوارد في الوثيقة CD/961 . وأود أن أبلغكم أيضا أنني أواصل مشاوراتي بشأن اعادة انشاء اللجنة المخصصة في اطار البند ٥ من جدول الأعمال ، المعنون "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" وآمل أن أتمكن قريبا من أن أعلن أنه تم التوصل الى اتفاق حول هذا الموضوع ، بفضل تعاون جميع الأعضاء .

لم تعد لديّ أي مسألة للنظر فيها اليوم . واعتزم الآن رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢٠ شباط/فبراير ، في الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥